

إملاء ما من به الرحمن

[174] أمات الرجال، وأمهاة البهائم (وبناتكم) لام الكلمة محذوفة، ووزنه فعاتكم، والمحذوف واو أو ياء، وقد ذكرناه، فأما بنت فالتاء فيها بدل من اللام المحذوفة وليست تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها، وتقلب هاء في الوقف، فبنات ليس بجمع بنت بل بنه، وكسرت الباء تنبيها على المحذوف هذا عند الفراء. وقال غيره: أصلها الفتح، وعلى ذلك جاء جمعها ومذكرها وهو بنون. وهو مذهب البصريين، وأما أخت فالتاء فيها بدل من الواو لأنها من الاخوة، فأما جمعها فأخوات. فإن قيل: لم رد المحذوف في أخوات ولم يرد في بنات؟ قيل: حمل كل واحد من الجمعين على مذكره فمذكر بنات لم يرد فيه المحذوف بل جاء ناقصا في الجمع فقالوا بنون، وقالوا في جمع أخ إخوة وإخوان فرد المحذوف. والعمة تأنيث العم والخالة تأنيث الخال، وألفه منقلبة عن واو لقولك في الجمع أحوال (من الرضاعة) في موضع الحال من أخواتكم: أي وحرمت عليكم أخواتكم كائنات من الرضاعة (اللاتي دخلتم بهن) نعت لنسائكم التي تليها، وليست صفة لنسائكم التي في قوله " وأمهاة نسائكم " لوجهين: أحدهما أن نسائكم الأولى مجرورة بالإضافة، ونسائكم الثانية مجرورة بمن فالجران مختلفان، وما هذا سبيله لا تجرى عليه الصفة كما إذا اختلف العمل، والثاني أن أم المرأة تحرم بنفس العقد عند الجمهور، وبنيتها لا تحرم إلا بالدخول، فالمعنى مختلف، ومن نسائكم في موضع الحال من ربائبكم، وإن شئت من الضمير في الجار الذي هو صلة تقديره: اللاتي استقررن في حوركم كائنات من نسائكم (وأن تجمعوا) في موضع رفع عطفا على أمهااتكم، و (إلا ما قد سلف) استثناء منقطع في موضع نصب. قوله تعالى (والمحصنات) هو معطوف على أمهااتكم، و (من النساء) حال منه، والجمهور على فتح الصاد هنا لأن المراد بهن ذوات الأزواج، وذات الزوج محصنة بالفتح لأن زوجها أحصنها: أي أعفها، فأما المحصنات في غير هذا الموضع فيقرأ بالفتح والكسر وكلاهما مشهور، فالكسر على أن النساء أحصن فروجهن أو أزواجهن، والفتح على أنهن أحصن بالأزواج أو بالإسلام، واشتقاق الكلمة من التحصين وهو المنع (إلا ما ملكت) استثناء متصل في موضع نصب، والمعنى: حرمت عليكم ذوات الأزواج إلا السبايا فإنهن حلال وإن كن ذوات أزواج (كتاب □) هو منصوب على المصدر بكتب محذوفة دل عليه قوله حرمت: لأن